وافق على «التركيبة السكانية» وتعديل «ذوي الإعاقة» في المداولة الأولى

مجلس الأمة أحال إلى الحكومة قوانين «الإفلاس» وتعديل «هيئة الزراعة» ونهاية خدمة موظفي «كاسكو»

كتب أحمد الهديبان

الغانم مترئساً جلسة مجلس الأمة

سمو الشيخ صباح الخالد خلال حضوره الجلسة «تصوير : صالح محمد»

الغانم للفضالة : مكانك فوق وليس في القاعة .. والأخير يرد أنا هديتكم أسبوعين مدري شصار

العقيل : « التركيبة السكانية» يمثل أهمية كبيرة إلا أن هناك ملاحظات حكومية على المقترحات النيابية

الفضل: نريد تنظيف ملف الحيازات الزراعية «المتسخ» للحفاظ على أملاك الدولة

الجبري: من باب التعاون فإن الحكومة توافق على مقترح النائب الفضل

حماد: يجب الفصل بين من أخذ الحيازة من الدولة وبين من اشتراها من أمواله الخاصة

الروضان: «الإفلاس» سيساعد العملية الاقتصادية وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة

عاشور : واضح أن الحكومة ترفض «التركيبة السكانية» رغم أنها أبدت تعاونا في اللجنة المختصة

الشاهين : من القوانين المهمة ونأمل إقراره بما فيه من قيود وعقوبات على المتلاعبين والمخالفين

خليل أبل : لا نثق بالحكومة ولن نمنحها «الخيط والمخيط» في تحديد نسب الوافدين والجاليات

وافق مجلس الأمة، في جلسته الخاصة أمس، على المداولة الثانية لمشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (94) لسنة 1983 بشأن إنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، وأحاله إلى الحكومة.

وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 39 عضوًا، وعدم موافقة 4 أعضاء وامتناع عضوين من إجمالي الحضور وعددهم 45 عضوًا.

ويهدف التعديل إلى تطبيق قواعد الحوكمة والفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، وإلى تخفيض المدة اللازمة للتنازل عن القسيمة بكافة أشكال التنازل أو الإيجار إلى سنتين من تاريخ العقد الابتدائي.

كما حدد القانون العقوبة الواردة على مخالفة المواد التي جرى تعديلها إلى غرامة 10 آلاف دينار مع حق الدولة في استرداد القسيمة.

ووافق المجلس في المداولة الثانية على مشروع القانون بشأن إصدار قانون الإفلاس بتصويت 35 عضوًا بالموافقة وعدم موافقة 7 أعضاء وأحيل إلى الحكومة.

ويهدف القانون إلى حماية المدين من مطالبات الدائنين لتمكينه من تجاوز عثراته وإعادة تسوية أوضاعه، وتمكين الدائن من استيفاء حقوقه وديونه من المدين، وحماية أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة حال تعثرها، وخلق بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتحسين بيئة الأعمال.

ووافق مجلس الأمة بإجماع الأعضاء الحضور في المداولتين الأولى والثانية على تعديل المادة 8 من القانون رقم 6 لسنة 2008 في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة وأحاله إلى الحكومة.

ونص القانون على أنه يسمح لموظفي الشركات التابعة لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، في حالة رغبتهم في ترك الخدمة بالشركة خلال فترة التحويل، بالجمع بين المزايا المقررة لهم وفقًا للأنظمة المطبقة عليهم والمزايا الممنوحة لموظفي المؤسسة وفقًا للمواد السابقة وذلك من تاريخ استحقاقها".

ووافق المجلس في المداولة الأولى على التقرير الأول للجنة تنمية الموارد البشرية عن الاقتراحات بقوانين في شأن تنظيم وإدارة التركيبة السكانية، بموافقة 29 عضوًا وعدم موافقة 12 عضوًا.

وقالت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل مريم العقيل إن قانون معالجة التركيبة السكانية يمثل أهمية كبيرة إلا أن هناك ملاحظات حكومية على المقترحات النيابية المقدمة بشأنه وعوارًا دستوريًا يجب التباحث لمعالجته في اللجنة المعنية ومن ثم يعرض مرة أخرى على المجلس.

ووافق مجلس الأمة في المداولة الأولى على الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بموافقة 34 وعدم موافقة عضو وامتناع 11 عضوًا.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

في البداية رفع الرئيس الغانم الجلسة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب...وعلق صالح عاشور على رفع الجلسة قائلا : شكلها مثل المرة اللي طافت ماكو أحد....المكتوب يبين من عنوانه.

وفور دخول النائب يوسف الفضالة القاعة معافى من الفيروس...مازحه الرئيس الغانم بالقول: مكانك فوق وليس في القاعة...فرد الفضالة مبتسما أنا هديتكم أسبوعين مدري شصار ...ثم هنأه الرئيس والحضور بالسلامة.

الرئيس مرزوق الغانم يفتتح الجلسة الخاصة والمدرج على جدول أعمالها ستة قوانين.

وبدأ المجلس بمناقشة تقرير اللجنة المالية في شأن الإفلاس ثم أجل مجلس الأمة قانون الافلاس إلى ما بعد قانون هيئة الزراعة لعدم وجود اي من اعضاء اللجنة المالية المختصة.

بعدها بدأ اعضاء لجنة المرافق العامة يناقشون فيما بينهم على المنصة التعديلات الجديدة على قانون الزراعة قبل مناقشة التقرير في القاعة.

وقال النائب أحمد الفضل: نريد تنظيف ملف الحيازات الزراعية "المتسخ" للحفاظ على املاك الدولة لذلك اقترحت ان يكون هناك انتاج فعلي لمدة 3 سنوات قبل التنازل عنها بأي شكل.

من جهته قال الوزير الجبري: من باب التعاون فإن الحكومة توافق على مقترح الفضل.

سعدون حماد: يجب الفصل بين من اخذ الحيازة من الدولة والمواطن الذي اشترى الحيازة من امواله الخاصة...نريد الانصاف.عدنان عبد الصمد: التعديل المقدم من الفضل ووافقت الحكومة عليه للأسف سيفتح باب المتاجرة في الحيازات الزراعية اما المزارع الجاد فسوف يتضرر.

صالح عاشور: يفترض استحداث ادارة في هيئة الزراعة تشتري المنتجات من المزارعين وتقوم بتسويقها.

بعده أقر مجلس الأمة المداولة الثانية لقانون هيئة الزراعة المتضمن تعديلات على مدة مجلس الادارة وشروط التخصيص والتوزيع والتنازل للحيازات الزراعية والغرامة التي لا تزيد على 10 آلاف دينار على المخالفين.

انتقل مجلس الأمة بعدها إلى تقرير اللجنة المالية في شأن الإفلاس.

وقال الروضان : وردنا 102 تعديل على قانون الافلاس منها 9 من اللجنة والبقية من النواب وكلها وافقنا عليها لاهميتها.

وأقر مجلس الأمة بأغلبية 35 ورفض 7 المداولة الثانية لقانون الإفلاس وأحاله إلى الحكومة على أن يتم إصدار لائحته التنفيذية خلال ستة أشهر ويتم العمل به بعد ثلاثة أشهر من نشر اللائحة في الجريدة الرسمية.

وقال الروضان: قانون الافلاس الجديد سوف يساعد العملية الاقتصادية وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبإذن الله سنطبقه في القريب العاجل.

من جهته قال صالح عاشور : واضح ان الحكومة ترفض قانون التركيبة السكانية رغم انها ابدت تعاونا في اللجنة المختصة لكن هناك توجه حكومي برفضه حتى لا يتضرر اصحاب النفوذ وأتمنى أن اكون مخطئا... يجب العدالة والمساواة بين الموظفين الكويتيين في الخطوط الكويتية فلا يجوز منح ميزة لفئة دون غيرها.

أسامة الشاهين : قانون التركيبة السكانية من القوانين المهمة ونأمل إقراره بما فيه من قيود وعقوبات على المتلاعبين والمخالفين...264 مواطنا متقاعدا من كاسكو تم حرمانهم من مكافأة نهاية الخدمة فجاء القانون اليوم لإنصافهم.

خليل أبل : لا نثق بالحكومة ولن نمنحها "الخيط والمخيط" في تحديد نسب الوافدين والجاليات وعلينا اقرار قانون التركيبة رغم تحفظاتنا.

بعدها رفع عيسى الكندري الجلسة للصلاة.

عادت الجلسة للانعقاد بعد أداء الصلاة .وقال عبد الله فهاد : اقترح التصويت على كل القوانين بالمداولة الاولى فقط.

بعدها انتقل مجلس الأمة الى تقرير اللجنة المالية في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة.

وقال وزير المالية: بعد اقرار القانون قبل سنوات كان للعاملين في الخطوط الكويتية خيار الاستمرار في المؤسسة او التقاعد بعد الحصول على الشيك الذهبي ولم يكن هناك أي إلزام.

ووافق مجلس الأمة على قانون تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة ويحيله إلى الحكومة.

وقالت العقيل : الجهود الآن واضحة في ملف التركيبة السكانية من خلال قرارات والقانون المطروح حاليا عليه ملاحظات من الحكومة ومن الضرورة تعديلها والملاحظات فيها عوار دستوري ...وتطلب الحكومة اعادة التقرير للجنة.

من ناحيته قال النائب عبد الكريم الكندري: استغرب طلب الحكومة التي تؤكد استمرارها باعادة القوانين لانها لم تجد ردة فعل مناسبة من المجلس في السابق...هناك مشكلة في فهم التعاون مع المجلس.

وأكد الحريص أن الحكومة لا تعارض حل مشكلة التركيبة السكانية...والوزيرة العقيل لم تقل اننا سنعيد القانون بل تحدثت عن رايها المتحفظ وهذا حقها.

ووافق مجلس الامة على قانون التركيبة السكانية بالمداولة الاولى بموافقة 29 ورفض12، ثم انتقل المجلس الى مناقشة قانون ذوي الإعاقة.

وقالت العقيل: التقرير لم يعكس ملاحظات الحكومة لذا اقتضى التنويه.

وأقر مجلس الأمة المداولة الأولى لقانون ذوي الإعاقة ويؤجل الثانية إلى جلسة مقبلة...والحكومة تمتنع عن التصويت.

وقال الغانم: ستكون هناك جلسة غير عادية للمداولة الثانية للقوانين.

وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة يطلب تأجيل مناقشة التعديلات على قانون «التحقيقات» الى جلسة اليوم نظرا لعدم وجود الوزير المعني..

متابعة الحكومة

جانب من الجلسة

تشاور نيابي

الشيتان والفاضل والعقيل خلال الجلسة

الفضل وعدنان عبدالصمد يتابعان

صالح عاشور متحدثاً